

كلية المنصور الأهلية الجامعة

قسم القانون / المرحلة الثانية

مادة الأنظمة السياسية

مبدأ الفصل بين السلطات

أن الكلام عن مبدأ الفصل بين السلطات وتعدد الهيئات في الدولة كلام قديم جدا وغير مبتكر في العصور الحديثة كما أنه ليس من نتاج الثورتين الفرنسية والأمريكية ، إنما هو حصيلة جهود وافكار لفلاسفة الأغريق منذ عصور قديمة ، فقد تناولها (أفلاطون) في كتابه القوانين ودعى الى توزيع وظائف الدولة على هيئات متعددة مع مراعاة التوازن بينها لمنع أستحواذ هيئة على كل السلطات مما قد يؤدي الى حدوث ردة فعل شعبية ضد حكم الاستبداد والتعسف . وكذا الحال بالنسبة للفقهاء ارسطو الذي قسم وظائف الدولة الى (المداولة ، الأمر ، القضاء) ونادى بوجود هيئات متعددة تباشر الوظائف على اساس التعاون فيما بينها ومراقبة بعضها للبعض الآخر .

من هذا نستنتج أن مبدأ الفصل بين السلطات قد جاء لمحاربة أستبداد الملوك والقضاء على صور الحكم المطلق . ثم عاد هذا المبدأ للظهور في العصور الحديثة على يد الفقيه الانكليزي ((لوك)) الذي قسم سلطات الدولة الى ثلاثة (التشريعية ، التنفيذية والاتحادية) والأخيرة تتولى مهمة تقرير أمر السلم والحرب وعقد المعاهدات ، وقد وضع لوك السلطة التشريعية في قمة الهرم السلطوي كونها وكما يرى الفقيه انها أعلى السلطات وأقدسها وجعلها مهيمنة على باقي السلطات ، لكنه عاد وأخضع جميع السلطات الى القانون وأكد على ضرورة أن تلتزم السلطتين التشريعية والتنفيذية بحدود اختصاصاتها وإلا جاز للشعب أن يسحب الثقة من السلطة اذا إنحرفت أو خانت الأمانة .

ثم جاء الكاتب والفيلسوف الفرنسي ((مونتيسكيو)) الذي ارتبطت فكرة مبدأ الفصل بين السلطات بأسمه حيث وضع رؤيته بهذا المبدأ في كتابه (روح القوانين) إذ أقتبس افكاره ممن سبقوه من الفقهاء خاصة الفقيه (لوك) ، لكنه قام بصياغتها بشكل جديد وعرض واضح ودقيق . إذ ارجع سلطات الدولة الى ثلاثة (تشريعية ، تنفيذية ، قضائية) ورأى ضرورة الفصل بينها وتوزيعها الى هيئات مستقلة

وذلك للأسباب التالية : -

اولا : - وضع كل السلطات في يد واحدة يؤدي الى الاستبداد .

ثانيا : - ان فصل السلطات هو الذي يؤدي الى احترام القوانين وتطبيقها بصورة صحيحة ، إذ يرى الفقيه انه لا توجد حرية عندما تكون السلطتين التشريعية والتنفيذية في يد رجل واحد أو هيئة واحدة . كونه سيستغل هذه السلطات لتشريع قوانين لصالحه او لصالح فئات معينة وجائرة بحق افراد الشعب .

وقد تأثر برؤية مونتيسكيو واضعي دستور امريكا 1787، حيث اخذوا بالفصل شبه التام بين السلطات الثلاثة وكذا الحال بالنسبة لدساتير فرنسا التي شرعت بعد 1789 إذ اعتقدوا ان الفصل يجب ان يكون فصل مطلق او جامد بين السلطات ولا توجد اي علاقة تداخل بينها ، وهذا ما لم يكن يقصده مونتيسكيو بل كان ينادي بعدم تركيز السلطة في يد شخص واحد او هيئة واحدة مما قد يعرض حقوق وحرىات الافراد للضياع ، إذ أن الفصل المطلق التام بين السلطات مستحيل التطبيق من الناحية العملية ، والأصح ان يكون الفصل نسبي مرن مبني على أساس التعاون والتوازن بين السلطات . إلا أن مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات شهد تحول كبير في التطبيق وذلك بسبب تغير مواقع القوى السياسية وفقا لكل حقبة تاريخية ، لذا ظهر في النظم السياسية الحديثة نوع من توزيع السلطة بين هيئات متعددة مع تركيز الاختصاصات المهمة في قبضة هيئة على حساب الهيئات الاخرى واصبحت العلاقة بين السلطات علاقة تدرج وليست علاقة توازن او مساواة وكان التطور بادىء الأمر لصالح البرلمان حيث اصبح للسلطة التشريعية الاولوية كونها الاكثر تمثيل للشعب واعضاءها يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب ، إذ اتجهت بعض الدساتير الى تجريد رئيس الدولة من بعض اختصاصاته وظهرت حكومة (البرلمان) ثم تطورت الى حكومة (الجمعية) حيث ظهرت هيمنة البرلمان على السلطة التنفيذية بوضوح كما في دستوري فرنسا 1875 و 1946 وفي دستور تركيا 1924 ، لكن رجحان كفة البرلمان لم تدوم طويلا بعد الحرب العالمية الثانية وبعد ظهور السلطة اللائحية التي تباشرها السلطة التنفيذية اضافة الى تطور وظيفة الدولة من حارس الى تداخلية تسعى لتحقيق الرفاهية للشعوب اضافة الى تشكيل الحكومة من قبل زعيم الحزب الفائز بالانتخابات وأسباب اخرى نوجزها في الاتي : -

1. تناقص دور البرلمان في التشريعات المالية ، حيث أنيطت مهمة اعداد ميزانية الدولة

وموازنتها بالسلطة التنفيذية واقتصر دور البرلمان على الاقرار وليس له ادخال تعديل يتضمن زيادة او نقصان .

2. اعطاء مشروع القانون الحكومي الاسبقية والاولوية في مناقشات البرلمان .

3. أتجاه بعض الدساتير الى جعل السلطة التنفيذية نداءً للبرلمان في المجال التشريعي بعد اعطائها سلطة اصدار اللوائح التي كانت تعتبر تشريع فرعي .

4. اعطاء رئيس الدولة سلطات واسعة في الظروف الاستثنائية ، وايجاد ضوابط اجرائية (متمثلة في وجوب استشارة رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب قبل اتخاذ اي اجراء مع اعلام الشعب بهذه الاجراءات الاستثنائية برسالة يوجهها رئيس الدولة الى الشعب) اضافة الى ضوابط موضوعية (تتمثل بوجود تهديد لسلامة البلاد ومؤسساتها الدستورية بخطر حال ، مما يؤدي الى انقطاع عمل المؤسسات الدستورية) .

ويرى الفقه الدستوري أن الحكومات وفقاً لمبدأ الفصل بين السلطات هي :

اولاً : - حكومة برلمانية / اذا كان الفصل نسبي ومرن مثل برلمان انكلترا .

ثانياً : - حكومة رئاسية / اذا كان الفصل شبه مطلق بين السلطات كما في حكومة الولايات المتحدة الامريكية .

ثالثاً : - حكومة الجمعية / حيث السلطة تركزت في يد البرلمان (حكومة الجمعية في سويسرا)

رابعاً :- النظام المختلط / ياخذ من مظاهر النظام البرلماني والرئاسي (النظام شبه رئاسي او شبه برلماني في فرنسا وفق دستور 1958) .

استاذة مادة الانظمة السياسية

م.م. سوسن خيري عبدالله

